

تقرير اجتماع مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ

22 مارس 2011

عقد مجلس الجامعة بتاريخ 2011/03/22 اجتماعاً في دورة عادية بقاعة عبد الكبير الخطيبي التابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وذلك لتدارس جدول الأعمال المقترح والذي أُدرجت فيه النقطنان 2 و3 ليصبح كالتالي :

1. تنمة أشغال مجلس الجامعة السابق :
 - المصادقة على بعض الاتفاقيات،
 - مشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات بالجديدة إلى كلية العلوم الاقتصادية،
2. حصيلة البرنامج الاستعجالي لسنة 2010،
3. الحصيلة المالية لسنة 2010،
4. مختلفات،

وقد حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة أعضاء المجلس المدرجة أسماؤهم في اللائحة المرفقة. وقبل المصادقة على جدول أعمال هذا الاجتماع دار نقاش حول مختلف النقاط التي تضمنتها، تمخض عن ذلك تقديم بعض أعضاء المجلس لملاحظات بإدراج النقاط التالية في جدول الأعمال ضمن فقرة مختلفات :

- مناقشة حيثيات ما جرى في اجتماع 17 يناير 2011.
- مناقشة رسالة توصلت بها رئاسة الجامعة تطعن في انتخابات اللجنة المكلفة بدراسة ترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة التي أجريت يوم 17 يناير 2010.
- مناقشة رسالة الأستاذ محمد الأزهر من كلية العلوم بخصوص سرقة علمية تعرض لها.
- مناقشة واقع الرياضة في جامعة شعيب الدكالي.
- مناقشة ما راج في بعض الصحف حول بعض المؤسسات الجامعية، ومن بينها الكلية متعددة التخصصات.

بعد ذلك تمت المصادقة على جدول أعمال هذا الاجتماع في شكله التالي :

1. المصادقة على بعض الاتفاقيات،
2. مشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،
3. حصيلة البرنامج الاستعجالي والحصيلة المالية لسنة 2010،
4. مختلفات وتتضمن : (1) مناقشة رسالة توصلت بها رئاسة الجامعة تطعن في انتخابات اللجنة المكلفة بدراسة ترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة التي أجريت يوم 17 يناير 2010. (2) مناقشة رسالة الأستاذ محمد الأزهر بخصوص سرقة علمية تعرض لها. (3) مناقشة واقع الرياضة في جامعة شعيب الدكالي. (4) مناقشة ما دار في بعض الصحف حول بعض مؤسسات الجامعة)

وقبل الانتقال لتدارس أولى نقاط جدول الأعمال المتفق عليه، اقترح السيد الرئيس المصادقة على مشاريع تقارير اجتماعات مجلس الجامعة المنعقدة على التوالي بتاريخ : 22 دجنبر 2010 و 28 دجنبر 2010 و 17 يناير 2011. والتي كان الأعضاء قد توصلوا بها في وقت مبكر.

المصادقة على مشاريع تقارير الاجتماعات السابقة :

بعد إدلاء السادة أعضاء المجلس بملاحظاتهم حول تقريرى 22 و 28 دجنبر 2010 تمت المصادقة عليهما بالإجماع مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المطروحة. أما تقرير اجتماع 17 يناير 2011 الذى خُصص لانتخاب الأساتذة الثلاثة الذين سيمثلون جامعة شعيب الدكالي فى اللجنة المكلفة بدراسة ترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة، فقد استأثر بنقاش مطوّل، أبدى خلاله السادة الأعضاء وجهات نظرهم فيما جرى واقترحوا إجراء بعض التعديلات فى الصياغة النهائية للتقرير، وكان هناك رأى آخر رافض لما جاء فى مشروع التقرير، حيث دعا إلى تعميق النقاش فيه، إلاَّ أنَّ التوجه العام للمجلس الذى ارتسم من خلال تدخلات كافة أعضائه نصَّ على الاحتفاظ بمشروع التقرير كما هو مع إجراء بعض التعديلات والإضافات. وخلص هذا النقاش فى نهاية المطاف إلى مصادقة كافة أعضاء المجلس على هذا التقرير بعد إجراء التعديلات، مع تحفظ الأستاذ عبد العالي حنيني، وعدم مصادقة الأستاذ خليل بنخوجة.

المصادقة على بعض الاتفاقيات :

توصل المجلس بوثيقة تضمّنت مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين الجامعة ومؤسساتها وبعض الجمعيات و التعاونيات الوطنية والجامعات الدولية : (اتفاقية تعاون بين المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير وجمعية خريجي شعبة الاقتصاد بجامعة

Salento بإيطاليا - اتفاقية إطار للتعاون بين جامعة شعيب الدكالي وتعاونية الطحالب البحرية والصيد البحري بسبيدي داود بالجديدة. - بروتوكول التعاون بين جامعة شعيب الدكالي وجامعة اسطنبول بتركيا - اتفاقية شراكة بين جامعة شعيب الدكالي وجامعة الفاتح بتركيا... (للاطلاع على تفاصيل هذه الاتفاقيات يرجى مراجعة الوثيقة الموزعة داخل المجلس). وقد استعرضت السيدة نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون هذه الاتفاقيات بما تضمنته من بنود ومحاور. أعقب عرضها نقاشاً واسعاً سلط الضوء على مجموعة من القضايا التي من شأنها تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء عقد مثل هذه الاتفاقيات وتعميم الفائدة المستتقة منها على جميع مكونات الجامعة، ويمكننا إجمال تدخلات السادة الأعضاء وتساؤلاتهم في النقاط التالية :

- ضرورة إعداد تفاصيل وجزئيات هذه الاتفاقيات وعدم الاكتفاء بالعموميات والخطوط العريضة؛
- إثارة مشكل انعدام التواصل بين أصحاب هذه المبادرات وباقي النسيج الجامعي؛
- ضرورة تقديم تقييم يتضمن نتائج عمل هذه الاتفاقيات وحصيلتها المفصلة؛
- عرض هذه الاتفاقيات على اللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة لدراستها قبل عرضها على المجلس نفسه للمصادقة؛
- ضرورة المواكبة المالية لهذه الاتفاقيات؛
- ضرورة التفكير في إحداث مصلحة قانونية بالجامعة تتولى التدقيق في الاتفاقيات، وكذلك تحديد الأولويات والبرامج الملحقة بالاتفاقية الإطار؛
- ضرورة إخراج هذه الاتفاقيات إلى حيز الوجود وعدم انحصارها بين الأطراف الموقعة؛

وفي معرض الرد على استفسارات السادة الأعضاء أكدت السيدة نائبة الرئيس إعدادها لتقارير مفصلة عن حصيلة الاتفاقيات السابقة وتواصلها المستمر مع السادة الأساتذة بخصوص الاتفاقيات الإطار. كما وعدت بنشر جميع الاتفاقيات الإطار على موقع الجامعة الإلكتروني في أقرب الآجال. بعد ذلك صادق المجلس بالإجماع على جميع الاتفاقيات والشراكات المعروضة على أنظاره.

مشروع تحويل الكلية متعددة التخصصات بالجديدة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية :
في بداية هذه النقطة ذكر السيد الرئيس بالسياق العام الذي أفرز عن تأسيس الكلية متعددة التخصصات وبالهدف من وراء ذلك والتمثل في إحداث كلية تحتوى على تخصصات غير موجودة في الجامعة وعلى تكوينات تقنية في ميدان الهندسة والتسيير، كما أشار إلى صعوبة إحداث كلية العلوم الاقتصادية في الفترة السابقة نظراً لانعدام الظروف المساعدة في الوزارة الوصية، لذلك تم التفكير في إحداث الكلية متعددة التخصصات التي كان من أبرز أهدافها تكوين وتخريج طلبة يجدون طريقهم إلى سوق الشغل. وبالفعل -يضيف الرئيس- تحقق هذا الهدف، و اليوم تشهد هذه المؤسسة ارتفاعاً مستمراً في عدد الطلبة المنخرطين في سوق الشغل. من ناحية أخرى أشار إلى مسار تشييد الفضاء الجديد لهذه الكلية ومدى تقدّم الأشغال في هذا الورش الذي سيرى النور في الموسم الجامعي المقبل، لذلك يعتقد السيد الرئيس أن الوقت قد حان لإعطائها دفعة

جديدة تُمكنها من فتح مسالك الماستر والدكتوراه بحيث يصبح لها جميع الهياكل التي تسمح بالبحث العلمي والتكوين، بما في ذلك مركز دراسات الدكتوراه، ويرى من الضرورة فتح آفاق جديدة لها بتغيير وضعها إلى كلية العلوم الاقتصادية ويقترح على المجلس تبنى هذا القرار بالمصادقة عليه.

وعند تناوله الكلمة ذكّر السيد عميد الكلية متعددة التخصصات بالنقاش الذي دار داخل الكلية من أجل تغيير صفة الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وحصر أسباب هذا التوجه فيما يلي :

- الاستجابة لرغبات الطلبة الذين يريدون متابعة دراساتهم العليا، وفي إطار التكوين المستمر.
 - إحداث سلك الدكتوراه.
 - خلق مركز دكتوراه داخل المؤسسة يركز على العلوم القانونية وعلوم التدبير.
 - خلق تكوينات في العلوم القانونية (القانون الخاص باللغة الفرنسية لما له من آفاق في سوق الشغل).
- بعد هذين العرضين فتح باب النقاش للسادات أعضاء المجلس، فأبدوا ملاحظات واقتراحات، وطرحوا تساؤلات يمكن الإشارة إليها بشكل مركز في النقاط التالية :

- ✓ وجود مرسوم يحدد لائحة المؤسسات والكليات في المغرب، لا وجود فيه لكلية اسمها كلية الاقتصاد.
- ✓ ضرورة التريث في اتخاذ قرار تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية للتساؤل عن رؤية الوزارة بهذا الخصوص.
- ✓ استحسان الاحتفاظ بالكلية متعددة التخصصات واحتضانها في الفضاء الجديد، وعدم التسرع في أخذ قرار تحويلها، لأن البلد مقبل على تحولات جديدة على مستوى التقسيم الجهوي تستدعي الانتظار حتى تتضح الرؤية بشأن هذا الورش الجديد.
- ✓ انعدام التنسيق بين رئاسة الجامعة والكلية متعددة التخصصات في هذا الأمر، إذ تقترح الرئاسة تحويل الكلية إلى "كلية العلوم الاقتصادية" في حين يرى مسؤولو الكلية متعددة التخصصات تحويلها إلى مسمى "كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية".
- ✓ فتح مؤسسة جديدة يجب أن يستجيب لاحتياجات الجهة، أما الصعوبات والعراقيل فهي تبقى مطروحة في جميع الأحوال.
- ✓ وجود حاجة ملحة في مدينة الجديدة لكلية الحقوق والاقتصاد، وبالرغم من وجود مشكل الموارد البشرية، يمكن تأسيس كلية الحقوق وتأخير افتتاحها لحين رفع الإكراهات.
- ✓ اقتراح تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية كما هو معروف في باقي الجامعات، وبدء العمل في المرحلة الأولى بتخصص العلوم الاقتصادية.
- ✓ الإشارة إلى إشكالية الطاقة الاستيعابية (الاستقطاب المفتوح أم المحدود)

- ✓ التساؤل عن الفضاء الذي سيحتضن هذه الكلية.
- ✓ ضرورة مواكبة هذا المشروع بالإمكانات المالية والبشرية اللازمة. والتساؤل عن مدى توفر الموارد البشرية اللازمة بالفعل.
- ✓ تسجيل ازدياد الطلب على شعبة الاقتصاد والحقوق، إذ أن نسبة 20 في المائة من طلبة الإقليم يتوجهون نحو هذا التخصص. كما أن طلب إحداث هذه الكلية ينبغي أن يقترن ببطاقة تقنية عن التصور العام لها :
الإمكانات والآفاق، والمشاكل والاكراهات...
- ✓ طلب التريث في اتخاذ هذا القرار ريثما تُشكّل لجنة خاصة تضع ملفاً كاملاً حول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية كما هو متعارف عليه، وحتى تُقدّم أجوبة لمجموعة من الأسئلة المطروحة من قبيل مصير طلبة الكلية متعددة التخصصات ومصير العميد. كما أن انخراط الجهة في بناء هذه الكلية وتحسينها أمرٌ مطلوب.
- ✓ الكلية متعددة التخصصات في تكامل مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير. واحتياجات الجهة واضحة، ما ينقصها هو كلية العلوم القانونية، لذلك فخلق هذه الكلية أمر ضروري، مع تأجيل فتح مسالك الحقوق إلى سنوات قادمة حتى تتوفر الإمكانات اللازمة لذلك.
- ✓ ضرورة إشعار المحيط السوسيو اقتصادي والجماعات المحلية بنية فتح هذه الكلية لجلب دعمهم القوي.
وفي معرض الرد على بعض تساؤلات السادة الأعضاء أشار السيد الرئيس إلى النقاط التالية :
 - ❖ هناك حالياً توجه على الصعيد الوطني نحو تقسيم الكليات المكتظة إلى كليتين..
 - ❖ لا وجود لمشروع وزارى فى تبني تغيير وضع الكلية متعددة التخصصات، إنما هو مشروع جامعتنا واقتراحنا نحن، انطلقنا فيه من حاجتنا إلى كلية العلوم الاقتصادية.
 - ❖ إحداث كلية جديدة يتطلب قانوناً، ولا يمكننا فعل شيء دون مصادقة الوزارة وخلق نصوص قانونية.
 - ❖ المؤسسات التي تم إحداثها فى الجديدة لحد الآن كانت بانخراط مكونات الجهة كلها، وقضية شراكة المحيط مع الجامعة فى فتح مؤسسات جديدة قضية أساسية.
 - ❖ تأكيد السيد الرئيس على أن الأشغال فى الفضاء الجديد بمركب "العادر" جارية على قدم وساق، والانتقال إليه سيكون شهر شتنبر 2011.
- وخلال هذا النقاش العميق اقترح أكثر من عضو تشكيل لجنة مكونة من أعضاء من المجلس تعمل إلى جانب السيد عميد الكلية متعددة التخصصات على إعداد ملف كامل عن واقع الكلية تُحدد فيه الحاجيات البشرية واللوجيستية والبيداغوجية وتضع الاقتراحات وتطرح تصوراً حول كيفية إفراغ الطلبة القدامى فى الكلية الجديدة، كما تهتم بمسألة المصاحبة على مستوى الموارد البشرية والمالية.
- وبالفعل تم تشكيل هذه اللجنة من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم :

عبد الحق صاحب الدين - خليل بنخوجة - مامون الزاهيدي - أحمد موسى - علي العمراوي

وفى نهاية هذه النقطة أعطى المجلس الموافقة المبدئية على تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في انتظار المصادقة النهائية بعد تحضير الملف الكامل حول هذا المشروع.

الحصيلة المالية وحصيلة البرنامج الاستعجالي لسنة 2010 :

نظراً لعدم توصل أعضاء المجلس بالوثائق المتعلقة بدراسة هذه النقطة قبل عقد هذا الاجتماع بمدة كافية اقترح بعضهم تأجيل مناقشتها إلى اجتماع لاحق، إلا أن المجلس ارتأى الاستماع إلى عرض السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية بشأن الحصيلة المالية وحصيلة البرنامج الاستعجالي برسم سنة 2010 وتأخير المناقشة إلى اجتماع لاحق.

فى مستهل كلمته أشار السيد نائب الرئيس إلى أن هذه الحصيلة تشمل الحصيلة المالية لسنة 2010 وهى فى نفس الآن حصيلة البرنامج الاستعجالي للسنة نفسها. كما حدّد منهجية عرضه فى اعتماد المشاريع المدرجة مشروعاً مشروعاً ومؤسسة ومؤسسة. (للإطلاع على التفاصيل كلها يرجى الرجوع إلى الوثائق الكثيرة الموزعة داخل الاجتماع). وقبل إكمال هذا العرض رُفع الاجتماع على الساعة الخامسة مساءً، على أن يستأنف المجلسُ أشغاله بتتمة العرض ومناقشته وتدارس فقرة مختلفات فى الاجتماع المقبل الذى سينعقد يوم الثلاثاء 29 مارس 2011.

المقرران

أحمد موسى

مصطفى بنمهان

القرارات المتخذة في هذه الدورة

- المصادقة على جدول أعمال الاجتماع.
- المصادقة بالإجماع على تقرير اجتماعي 22 و28 دجنبر 2010 مع إجراء التعديلات المقترحة.
- مصادقة كافة أعضاء المجلس على تقرير 17 يناير 2011، مع تحفظ الأستاذ عبد العالي حنيني، وعدم مصادقة الأستاذ خليل بنخوجة.
- المصادقة بالإجماع على جميع الاتفاقيات والشراكات المعروضة على أنظار المجلس.
- الموافقة المبدئية على تحويل الكلية متعددة التخصصات إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في انتظار المصادقة النهائية بعد تحضير الملف الكامل حول هذا المشروع.